

د. عبدالعزيز خوجه وزير الثقافة والإعلام في حوار مع «المننبة»: «

لا تقدم ولا تتمية دون حرية مسؤولية

حوار: د. محمد المهنا

نادراً ما يحظى الصحفي بحوار يشابه وليمة دسمة يصعب بل يستحيل تذوق أصنافها كافة، الحوار مع معالي الدكتور عبدالعزيز خوجه وزير الثقافة والإعلام هو من ذلك النوع الذي يتحول فيه المحاور إلى متسابق يحاول اللحاق بالأفكار، والبقاء أطول وقت ممكن في دائرة الفوز والاستفادة. فضيفنا مسؤول يتمتع بمخزون ثقافي ثري، وتجربة دبلوماسية عريضة، ومشاعر راقية جسدها في تجارب شعرية مبدعة، ناهيك عن رؤيته وتطلعاته في إحداث نقلة نوعية في الإعلام السعودي من خلال خوض تجربة التحديث والتطوير مع المحافظة على سمات الهوية العقائدية والفكرية. ولذلك كان من الصعب اللحاق بكل جوانب الإبداع في هذا الحديث السريع..

سياسة الإعلام الموجه لا بد أن تتغير

الإسلامي الحنيف وخدمة سياسة المملكة ومصالحها العليا ومصالح مواطنيها، وتسعى الوزارة دائماً إلى دراسة الأفكار والمقترحات من أجل تطوير ما تحتاجه أي أنظمة إعلامية قائمة واستحداث أي أنظمة وتشريعات

- وزارة الثقافة والإعلام تتطلق في مبادئها وأهدافها ورسالتها الإعلامية من السياسة الإعلامية للمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٦٩) وتاريخ ١٤٠٢/١٠/٢٠هـ، وقد استحدثت نظماً إعلامية رافدة للسياسة الصحفية ونظام حماية حقوق المؤلف، وقد حددت هذه السياسات والتنظيم الإعلامية شخصية الإعلام السعودي المستندة إلى مرتكزات الدين

• معالي الوزير.. يرى المتخصصون أننا نفتقد لمنظومة من التشريعات الحديثة التي تنظم مسيرة الإعلام والثقافة في بلادنا في ضوء ما تشهده المملكة من تحديث وتطوير في جميع المجالات، ومنها المجالان، الثقافي والإعلامي، فهل لدى الوزارة إستراتيجية جديدة للإعلام والثقافة؟



إستراتيجية التواصل التي تبناها مجلس الشورى خطوة إيجابية

حجم المسؤولية وعظمتها تجاه قطاعين من القطاعات المهمة التي تمس المجتمع، والقطاع الإعلامي والأجهزة الإعلامية لم تتأثر أو يتأثر أداؤها سلباً من انضمام الثقافة للوزارة، ولكن على العكس من ذلك جاء التأثير إيجابياً حيث أمكن توظيف الثقافة لخدمة الإعلام من خلال استغلال المناشط والفعاليات الثقافية لإثراء البرامج الإعلامية، وتوظيف الإعلام لخدمة الثقافة من خلال توجيه البرامج الإعلامية كداعم وناشر للثقافة.

• معالي الوزير.. حقوق الملكية الفكرية ما زالت تمثل صداماً للعديد من المثقفين.. هل ترون أن نظام الملكية الفكرية الحالي قادر على حماية

لا تقدم ولا ضمية من دون حرية، ولكن أيضاً لا حرية من دون مسؤولية، ولا خطر على الحرية أشد من سوء استخدامها، ولا ضمان لاستمرارها أفضل من وضع ضوابط تضمن عدم استخدامها بشكل مسيء للمجتمع وثوابته.

وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسموولي عهده الأمين وسمو النائب الثاني هي دائماً بمنح حرية الرأي في وسائل الإعلام، ولكن في إطار الحرية المسؤولة ودون الإساءة إلى عقيدة الأمة وثوابتها أو الإساءة إلى المجتمع وانتهاك خصوصياته.

• الإعلام والثقافة، أو الثقافة والإعلام: أيهما أولى بالنسبة للوزارة، وهل تأخر أداء الوزارة في المجال الإعلامي، بإضافة أعباء الثقافة لها؟
- منذ صدور الأمر السامي الكريم في ٢٨ صفر ١٤٢٤هـ بتعديل مسمى وزارة الإعلام بحيث تكون وزارة الثقافة والإعلام ونقل النشاطات الثقافية من الأجهزة الحكومية الأخرى إلى الوزارة، استشعرت هذه الوزارة

تساهم في تطوير مسيرة الإعلام السعودي. وبالنسبة للشأن الثقافي فهناك إستراتيجية التنمية الثقافية الخاصة بالوزارة والتي تم اعتمادها العام الماضي ١٤٢١هـ والتي استغرق إعدادها مدة طويلة بدأت من عقد المنتدى الأول للمثقفين السعوديين بالرياض في شعبان ١٤٢٥هـ، وهذه الإستراتيجية الوطنية تحوي مبادئ وأهدافاً عدة من ضمنها تطوير العمل الثقافي وإنشاء المؤسسات الثقافية المرجعية والنهوض بالأندية الأدبية وجمعية الثقافة والفنون ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى الفعاليات الثقافية ونشر الإنتاج الثقافي وآليات تنفيذ العمل الثقافي.

• الإعلام السعودي الرسمي والخاص يشهد نقلة تطويرية ومساحة حرية غير مسبوقه.. ما تقييم معاليكم لتلك المساحة؟
- كلنا يلحظ ما يشهده الإعلام السعودي الرسمي والخاص من مساحة حرية غير مسبوقه، وكما يقال



هذه الحقوق، أم أنه في حاجة إلى تطوير في مواد العقابية لتكون أكثر حزمًا وصرامة للحد من

السرفقات الفكرية والأدبية؟

– أولاً أود أن أشير إلى أن السرفقات الفكرية والأدبية في المملكة ليست ظاهرة مستحقة، والشكاوى التي تقدم للإدارة العامة لحماية حقوق المؤلف بشأن هذه السرفقات لا تشكل رقماً كبيراً. ونظام حماية حقوق المؤلف الصادر بالمرسوم السامي رقم م/٤١ وتاريخ ١٤٢٤/٧/٢هـ تم وضعه وفقاً للمعايير والاتفاقيات الدولية وهو نظام صارم حيث يشتمل على عقوبات رادعة تصل إلى عقوبة السجن لمدة ستة أشهر إضافة إلى عقوبات التشهير بالصحف والفرامة والتعويض.

• يتعرض معرض الرياض الدولي للكتاب سنوياً لهجوم وانتقادات.. هل يمكن القول إنكم في وزارة الثقافة والإعلام تجاوزتم تلك

الانتقادات وتوصلتم لنقطة التفاء؟

– كما تعلمون فإن معرض الرياض الدولي للكتاب أضحت ظاهرة ثقافية كبرى ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى الوطن العربي، وهو يعد أكبر معرض كتاب على المستوى العربي من حيث المبيعات وثاني أكبر معرض من حيث المساحة بعد معرض القاهرة للكتاب حسب تصنيف المختصين في هذا الشأن، وهو يضم إضافة إلى عرض الكتب عدداً من الفعاليات الثقافية المساحبة كالمحاضرات والندوات الفكرية والأدبية، وتحرس الوزارة كل عام من خلال تعليمات وأنظمة المعرض المبلغة لدور النشر المشاركة خاصة غير السعودية على أنه لا يسمح بدخول وعرض أي كتب فيها مساس بالثوابت الشرعية والسياسية.

وتقوم الرقابة بدورها في متابعة ذلك، ولكن كما تعرفون دور النشر عادة ما تبدأ في طباعة إصداراتها الجديدة في بداية كل عام وقبل بداية المعرض بأشهر قليلة سعياً للحاق وعرضها في المعارض الكبرى مثل معرض القاهرة أو الرياض أو في المغرب وهو ما يصعب في عملية مراقبة كل هذه الإصدارات الجديدة التي تعرض في المعرض لأول مرة قبل نزولها للأسواق.

• عانى الإعلاميون لسنوات عديدة من تحفظ الأجهزة الحكومية من توفير المعلومات لوسائل الإعلام.. كيف نتحرر من هذا التحفظ، وما هي سبلياته؟

– لا شك أن وسائل الإعلام حريصة على الوصول إلى المعلومة لأن ذلك في الحقيقة جزءاً من رسالتها.. ولكن أحب أن أشير هنا إلى أنه مهما كان هناك من تحفظ على المعلومة من بعض الأجهزة الحكومية (وهو بالطبع

بأن يكون مجلس الشورى قريباً من المواطن وأن يستمع لأرائه ومقترحاته، وأن يقدم أعضاء المجلس له - حفظه الله - ما يرون فيه مصلحةً للوطن والمواطن.

ومن هنا فإنه بالإضافة إلى ما تقدم من برامج إعلامية عن مجلس الشورى وجلساته مثل البرنامج التلفزيوني الأسبوعي والبرامج الإذاعية والتغطية الصحفية، فإن المسؤولية زادت على وسائل الإعلام لتكثيف تواصلها مع مجلس الشورى لنقل صورة واضحة عما يدور تحت قبة المجلس من نشاطات ومناقشات بناءً وقرارات تصب في صالح الوطن والمواطن.

• كيف تنظرون إلى علاقات التعاون بين مجلس الشورى ووزارة الثقافة والإعلام، وجهود المجلس في وضع تشريعات ونظم إعلامية، وثقافية، تواكب المستجدات والمتغيرات، وترتقي بمستوى الأداء لمختلف قطاعات الوزارة؟

– حقيقة نحن ننظر إلى جهود المجلس في وضع تشريعات

إلغاء وزارات الإعلام في طور التقييم

نادر) لا يتجاوز ما تلميه المصلحة العامة، وأستطيع القول إن نسبة هذا التحفظ انخفضت كثيراً في عدد من الأجهزة الحكومية بعد تحديد متحدثين رسميين لهذه الأجهزة.

• معالي الوزير.. تبني مجلس الشورى

إستراتيجية للتواصل مع المواطن، يؤدي فيها

الإعلام دور القاطرة.. كيف ترون هذا التوجه؟

– إن تبني مجلس الشورى إستراتيجية للتواصل مع المواطن من خلال استحداث إدارة جديدة في المجلس تعنى بهذا التواصل هي خطوة إيجابية جداً، وهي كما أوضح أخي معالي الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد آل الشيخ رئيس المجلس بأنها تأتي استجابة لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز

اتزان سياسة المملكة الخارجية تساعد الدبلوماسية على النجاح

التعبير: ما مدى صحة مبررات المحتجين من وجهة نظر معاليكم؟

- ما صدر هو فقط إضافة نشاط النشر الإلكتروني للأنشطة المشمولة بنظام المطبوعات والنشر، وبموجب ذلك فإن الوزارة قامت بإعداد لائحة تنظم النشر الإلكتروني، ومن مبدأ الشفافية وحرية النشر طرحت الوزارة رؤيتها بشأن هذه اللائحة للعموم لمعرفة آرائهم ومقترحاتهم، وبناء على ذلك تلقت الكثير من الآراء وتم إصدار اللائحة بصورتها النهائية الآن وتعتبر ثمرة جهد مشترك بين الوزارة وأصحاب الصحف الإلكترونية والمواقع الإلكترونية المختلفة.

• معاليكم تجربة ثرية في العمل الدبلوماسي بحيث عملتم سفيراً لخادم الحرمين الشريفين في العديد من الدول الشقيقة والصديقة، ماذا أضافت لكم الدبلوماسية، وما هي الدولة التي واجهتم فيها صعوبة في العمل الدبلوماسي؟

ليس لنا يد في تأخير تحويل الإذاعة والتلفزيون إلى مؤسسات عامة

- لا شك أن العمل الدبلوماسي بشكل عام فيه صعوبات كثيرة وحساسية دقيقة.. إلا أنه والحمد لله يتم التغلب على كثير من هذه الصعوبات بفضل الله ثم بفضل السياسة الثابتة والمتزنة التي تنتهجها المملكة، تلك السياسة القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة والداعمة لكل ما فيه خدمة الحكومات والشعوب الشقيقة والصديقة، كما أن ما للمملكة من مكانة بين دول العالم يساعد على قبول رأي ومواقف المملكة تجاه الكثير من القضايا التي تظهر بين الحين والآخر.

• معاليكم رجل مثقف، ودبلوماسي، أي الشخصيتين أثرت في الأخرى، شخصية المثقف، أم شخصية الدبلوماسي؟

- الثقافة لها دور والدبلوماسية لها دور، لكنه يمكن الاستفادة من البنية الثقافية المتراكمة في المجال الدبلوماسي، ومما لا شك فيه أن السفير المثقف أفضل، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت فيما أدت من عمل في المجالين وأن يكتب لي التوفيق في قادم الأعمال.



التنفيذ؟

- الوزارة ليس لها دور في تأخير تنفيذ قرار تحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسسات عامة بل إنها حرصت كل الحرص على سرعة تنفيذه، والموضوع لا يزال قيد الدراسة من قبل اللجنة الوزارية للتخطيط الإداري بالتنسيق مع هذه الوزارة.. ونحن في وزارة الثقافة والإعلام نتابع هذا الموضوع باستمرار واهتمام ونقدم للجنة التحضيرية المكلفة بالتحضير لاستكمال الموضوع جميع المعلومات التي تطلبها أولاً بأول.

• معالي الوزير.. يتهم البعض الإعلام العربي بأنه كان دوماً رأس الحربة للسياسيين في إحداث فجوة بين الشعوب العربية.. ما صحة هذا الاتهام؟ وهل تحجيم الإعلام الرسمي يمكن أن يكون ملاحاً؟

- منهج الإعلام العربي الرسمي هو أن يمثل السياسات للدولة العربية التي ينتمي إليها.

إنني أؤمن بأن سياسة الإعلام الموجه يجب أن تتغير لأن المتلقي أصبح أكثر نضجاً وفهماً ولديه الكثير من الخيارات ومصادر المعلومات ولذلك كلما كان الإعلام أكثر صدقاً وواقعية كلما كسب المصداقية أكثر.

• صدر مؤخراً نظام النشر الإلكتروني، إلا أن هناك انتقادات للنظام بحجة أنه يحد من حرية

ونظم إعلامية وثقافية بإيجابية واهتمام بالغين.. خاصة إذا كانت داعمة لكل ما يحقق الارتقاء بمستوى الأداء بشكل عام من أجل تحقيق مواكبة المستجدات والمتغيرات، لكن الذي نرغب التأكيد عليه هو أن يتم ذلك بالتنسيق مع هذه الوزارة والمؤسسات الإعلامية تحقيقاً للتكامل.

• توجهت بعض الدول لإلغاء بعض أجهزة الإعلام الرسمية، إلى أي مدى يمكن أن يضيف هذا التوجه للإعلام السعودي؟

- يبدو أن القصد من هذا السؤال أن بعض الدول ألغت وزارات الإعلام.. فإن كان هذا هو المقصود فإنني أرى أن مثل تلك الخطوات التي اتخذت في بعض الدول لا زالت خطوات وتجارب حديثة، من وجهة نظري، وبالتالي فإن تلك الدول في طور تقييم مثل تلك الإجراءات.. ونحن في المملكة نسعى لتحقيق كل ما من شأنه خدمة الإعلام وتطويره في كافة المجالات وعبر وسائله المختلفة بغض النظر عن صفة الهيكل التنظيمي.

• صدر عن مجلس الشورى قرار في العام ١٤٢٤هـ، بتحويل الإذاعة والتلفزيون ووكالة الأنباء السعودية إلى مؤسسات عامة، وأيد مجلس الوزراء ذلك، إلا أنه لم يتم تنفيذ القرار، إلى أين وصلت الوزارة في جهودها لتنفيذ القرار، وما هي في نظر معاليكم أسباب تأخر الوزارة في